برنامج تعزيز التعاون الرقمي والتنمية الرقمية في البلدان العربية – الإسكوا

قسم سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات- الإسكوا

المشروع المشترك للتعاون الفني بين الإسكوا وجامعة الدول العربية

الأجندة الرقمية العربية والاستراتيجية العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

المسودة-الصفرية

(version 0)

المحتويات

1. مقدمة 4
2. الأجندات الرقمية وأهميتها في صياغة الاستراتيجيات 4
3. المحاور الأساسية للاستراتيجية العربية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات 4
1. الأطر الاستراتيجية الوطنية والإقليمية والدولية 5
أ- الاستراتيجيات الرقمية الوطنية (دور الحكومة وجميع أصحاب المصلحة) 5
ب- المشاركة الوطنيّة في مبادرات التعاون الدولي والإقليمي 5
1. متابعة القمة العالمية لمجتمع المعلومات 5
2. الأطر الأخرى ذات الصلة 5
2. مجالات سياسة البنية التحتية والحوكمة والبيئة القانونية 5
أ- البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات 5
1. هيكلية السوق والبنية التنظيمية: 5
2. البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات: 5
3. النفاذ إلى تكونولوجيا المعلومات والاتصالات: 5
4. بنية الإنترنت: 6
5. إدارة النطاق العلوي: 6
ب- الحوكمة 6
3. الشراكة بين القطاعين العام والخاص أو الشراكة المتعددة القطاعات ودور المنظمات غير الحكومية 6
1. المشاركة في أنشطة حوكمة الإنترنت: 6
ج- البيئة القانونية والأخلاق وبناء الثقة 6
1. البيئة القانونية والتنظيمية 6
الخصوصية وحماية البيانات 6
مكافحة سوء الاستخدام ومنع إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 6
6. استخدام المعاملات والوثائق الإلكترونية 7
7. الإنترنت وأمن الشبكة 7
3. مجالات الاقتصاد الرقمي والتوظيف والتجارة 7
أ- بناء قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 7
1. شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 7
2. البحث والتطوير والابتكار والتقييس في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 7
3. التسهيلات الحكومية والاستثمار وتمويل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 7
ب- الأثر الاقتصادي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات 7
4. مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاقتصاد الوطني 7
5. التبادل التجاري في منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات التي تدعم هذه التكنولوجيا 8
6. الأعمال الإلكترونية 8

7. التوظيف في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 8
8. التوظيف الإلكتروني..... 8
4. التحول الرقمي وسياسات الاندماج الاجتماعي 8
أ- التمكين وشمولية الوصول إلى المعلومات والمعارف والتطبيقات والمحتوى 8
1. شمولية الولوج: التوفر، التطوير، القدرة على تحمل التكاليف، والتكيف 8
2. التمكين (الاستخدام): التعليم، الترفيه، المشاركة السياسية، والعائدية الاقتصادية 8
ب. بناء القدرات بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية/التنمية الرقمية 8
3. استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم والتدريب (بما في ذلك التدريب الإلكتروني)9
4. برامج التدريب المستهدفة (لبناء القدرات على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية) 9
ج. تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات 9
5. الحكومة الإلكترونية 9
6. الصحة الإلكترونية..... 9
5. السياسات الثقافية والإعلامية 10
أ. الهوية الثقافية والتنوع اللغوي 10
1. استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم التنوع الثقافي واللغوي 10
ب. وسائل الإعلام..... 10
2. تنوع الوسائل الإعلامية واستقلاليتها وتعدديتها 10
3. وسائل الإعلام ودورها في مجتمع المعلومات 10
4. التقارب بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإعلام 10
5. وسائل التواصل الاجتماعي 10

1. مقدمة

2. الأجندات الرقمية وأهميتها في صياغة الاستراتيجيات

3. المحاور الأساسية للاستراتيجية العربية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات

1. الأطر الاستراتيجية الوطنية والإقليمية والدولية

أ- الاستراتيجيات الرقمية الوطنية (دور الحكومة وجميع أصحاب المصلحة)

ويقصد بذلك ومناقشة تطوير الاستراتيجيات والسياسات الرقمية الوطنية الحديثة العهد (إن وجدت) والإشارة إلى الاستراتيجية الوطنية الشاملة والاستراتيجيات و/أو السياسات القطاعية، مع تحديد الرسائل والرؤى لتلك السياسات والاستراتيجيات وتقييم تنفيذها حتى الآن. وبخصوص السياسات القطاعية، تذكر هذه الوثيقة أهم الخطط القطاعية لبناء مجتمع المعلومات أو الاقتصاد الرقمي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الحكومة والتعليم والصناعة والتجارة والصحة؛ ووصف التقدم المحرز نحو تحقيق هذه السياسات والاستراتيجيات الوطنية وإنجازها.

ب- المشاركة الوطنيّة في مبادرات التعاون الدولي والإقليمي

يتطلب بناء مجتمع المعلومات على المستوى الوطني تعاوناً وبين القطاع العام والقطاع الخاص إضافة إلى المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية). أما على المستوى العالمي فيُعتبر التعاون على الصعيدين الدولي والإقليمي عاملاً أساسياً في النجاح للوصول إلى مجتمع المعلومات، ولا سيما في تمويل وتنفيذ التنمية الرقمية وفي وضع خطط العمل ذات الصلة.

1. متابعة القمة العالمية لمجتمع المعلومات
2. الأطر الأخرى ذات الصلة

2. مجالات سياسة البنية التحتية والحوكمة والبيئة القانونية

أ- البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تعتبر البنية التحتية أساسية في تحقيق هدف الاندماج الرقمي، مما يتيح النفاذ الشامل والمستدام والواسع والميسور إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الجميع. ويُنظر في الخدمات ذات الصلة الموجودة بالفعل في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، لتوفير اتصال مستدام والوصول إلى المناطق النائية والمهمشة على المستويين الوطني والإقليمي. ويتضمن هذا المحور الفرعي النقاط التالية:

1. هيكلية السوق والبنية التنظيمية:

ويقصد بذلك مدى تحرير السوق وتنافسيته، ومن المعروف أن الأسواق المحررة والتنافسية تقترن بكفاءة أعلى في استخدام الموارد وأسعار الخدمات للمشتركين.

2. البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

ويشمل ذلك معرفة الخدمات المتاحة للهاتف النقال والإنترنت بما في ذلك النطاق العريض الثابت والنقال، والجيل الثاني من الشبكة اللاسلكية، والألياف البصرية إلى المنازل، وعدد مزودي خدمة الإنترنت العاملين وعدد الشبكات النقالة العاملة.

جدول 1 البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات حسب نوع الخدمة

3. النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

ويقصد بذلك مدى الإدماج الرقمي لتمكين الجميع من النفاذ الشامل والمستدام إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: الأسر، الأعمال، المؤسسات الحكومية، المدارس، الجامعات، المؤسسات الصحية، المكتبات، مكاتب البريد، المتاحف، المراكز المجتمعية وغيرها من المؤسسات التي يمكن للجمهور الوصول إليها. والمبادرات المتاحة (العامة والخاصة والمجتمعية) لتوفير النفاذ الشامل إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

4. بنية الإنترنت:

ويقصد بذلك المشاهد الوطنية الحالية للإنترنت في الدول المختلفة، بما في ذلك:

- العمود الفقري والبنية التحتية لشبكة النطاق العريض،
- نقاط اتصال Wi-Fi وخدمات WiMAX وشبكات الهاتف الجوال 3G و4G،
- شبكة الألياف البصرية والكبلات البحرية للإنترنت،
- مراكز تبادل الإنترنت الوطنية والإقليمية وخوادم الجذر الإقليمية،
- اعتماد الـ IPv6.

5. إدارة النطاق العلوي:

ويقصد بذلك مدى استخدام النطاق العلوي الوطني لكل دولة وأعداد النطاقات المسجلة بالحرفين العربي واللاتيني.

ب- الحوكمة

3. الشراكة بين القطاعين العام والخاص أو الشراكة المتعددة القطاعات ودور المنظمات غير الحكومية

ويقصد بذلك مدى وجود حوار منظم يضم جميع أصحاب المصلحة المعنيين، في وضع استراتيجيات رقمية مستدامة لمجتمع المعلومات وتبادل أفضل الممارسات. ومن الأفضل أن يترافق ذلك وجود الشراكات بآليات وطنية لإطلاق وتعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة في مجتمع المعلومات، سواء كان ذلك على شكل شراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) أو شراكة متعددة القطاعات (MSP). وإضافة إلى ما سبق، يبحث هذا الجزء في مشاركة المنظمات غير الحكومية في مشاريع ملموسة لتطوير مجتمع المعلومات باعتبار أن هذا النوع من المشاركات بات يحتل حيزاً لا يستهان به كجزء من أفضل الممارسات العالمية.

1. المشاركة في أنشطة حوكمة الإنترنت:

ويقصد بذلك مدى وجود حوار منتظم بين جميع الشركاء في مجال حوكمة الإنترنت، بما في ذلك وجود مبادرات أو آليات لمنتدى وطني لحوكمة الإنترنت. وإضافة إلى ما سبق يبحث هذا الجزء في تقييم المشاركة في منتدى حوكمة الإنترنت العربي والعالمي، و تحديد أية مشاركة في صنع سياسة الأيكان والمشاورات العامة.

ج- البيئة القانونية والأخلاق وبناء الثقة

يعتبر توفر البيئة التمكينية الملائمة من العوامل الأساسية التي تساهم في انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة معدلات استخدامها. إن وجود المناخ التشريعي والتنظيمي الذي يتسم بالشفافية وعدم التمييز يعزز التعاون والشراكات بين القطاع العام والخاص وكل المكونات المجتمعية. ومع ازدياد أهمية المعلومات في المجتمع تزداد حساسية مواضيع أمن المعلومات وحماية الخصوصية.

1. البيئة القانونية والتنظيمية

ويقصد بذلك تحديد الإطار القانوني والتنظيمي الداعم والشفاف والمؤيد للمنافسة، الذي يوفر الحوافز المناسبة للاستثمار والتنمية المجتمعية في مجتمع المعلومات، بما في ذلك:

- الملكية الفكرية (IPR).
- تشريعات ولوائح الاتصالات والإنترنت (مثل قوانين الاتصالات المحدثة، قوانين الفضاء السيبراني ... إلخ).
- التشريعات الإلكترونية، وخاصة تلك المتعلقة بالتوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية والتجارة الإلكترونية والدفع الإلكتروني.

2. الخصوصية وحماية البيانات

ويقصد بذلك وجود القوانين التي تتناول الخصوصية وحماية البيانات، والمبادرات أو الإرشادات المتعلقة بالخصوصية وحماية البيانات، وإجراءات تثقيف المستخدم وتوعيته بشأن الخصوصية على الإنترنت ووسائل حمايتها.

3. مكافحة سوء الاستخدام ومنع إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

ويقصد بذلك وجود قوانين تتعامل مع الجريمة السيبرانية، والتدابير الوطنية لمنع الجرائم السيبرانية وكشفها ومقاضاتها وسوء استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما يشمل الجهود المبذولة لمكافحة البريد الإلكتروني الواغل (SPAM) على المستويين الوطني والدولي. والتدابير المختلفة المعتمدة للوقاية من استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المسيئة والكشف عنها.

4. استخدام المعاملات والوثائق الإلكترونية

ويقصد بذلك مدى استخدام الوثائق والمعاملات الإلكترونية بما في ذلك الوسائل الإلكترونية لإصدار الشهادات وتوثيقها (مثل التوقيع الإلكتروني).

5. الإنترنت وأمن الشبكة

ويقصد بذلك وجود استراتيجية أو خطة عمل للأمن الوطني تتناول القضايا المتعلقة بحماية الموارد الحكومية الحيوية. كما يتضمن ذلك وجود فريق استجابة لطوارئ الحاسوب لديه مهام محددة وحجم نشاط هذا الفريق. وتحديد النشاطات وخطط التوعية بخصوص أمن الإنترنت وأمن المعلومات، والتطبيقات الآمنة والموثوقة المستخدمة لتسهيل المعاملات عبر الإنترنت، والتدابير الأمنية المتخذة لضمان أمان المعاملات عبر الإنترنت ومدى فعاليتها.

3. مجالات الاقتصاد الرقمي والتوظيف والتجارة

1. بناء قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يتطلب بناء قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التعاون بين القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى توفر العديد من العوامل بما في ذلك الاستثمارات ومصادر التمويل، وهيكلية الصناعة، وقدرات البحث والتطوير والابتكار. يشمل القطاع مشغلي خدمات الاتصالات، وتصنيع التجهيزات الحاسوبية، وتطوير البرمجيات، وتقديم الخدمات المعلوماتية، ومراكز الاتصال، والتدريب الفني، وتصميم وتطوير المواقع الإلكترونية، وتطوير المحتوى الرقمي والتعريب، بالإضافة إلى تقديم الحلول التكنولوجية.

1. شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

ويقصد بذلك دراسة وضع الشركات العاملة في تقديم الخدمات باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيع بالجملة و/أو التصنيع (سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات).

2. البحث والتطوير والابتكار والتقييس في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

ويشمل ذلك النقاط التالية:

- تحديد الاستراتيجيات والسياسات الرسمية المتعلقة بالبحث والتطوير والابتكار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتحقق من مراعاتها للنوع الاجتماعي.
- توفر المعدات والأدوات والخدمات الضرورية للبحث والتطوير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- توفر الدعم الحكومي لبرامج البحث والتطوير في المجالات الاستراتيجية مثل: تطوير أدوات الترجمة الآلية، ومحركات البحث المتعددة اللغات ومراجع المحتوى، ونشر واستخدام البرمجيات المفتوحة المصدر (OSS)، وتطوير أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة.
- وجود مبادرات عامة أو خاصة لتعزيز الابتكار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مثل مراكز البحث والتطوير في الشركات الكبيرة).
- وجود مبادرات للاستثمار في العلم والتكنولوجيا والابتكار، وأثرها الاقتصادي والمجتمعي.
- بيان مدى اعتماد معايير التشغيل البيني interoperability الدولية (مثل التجارة الإلكترونية العالمية).
- بيان مستوى الوعي لمتطلبات ولوج الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الإنترنت.

3. التسهيلات الحكومية والاستثمار وتمويل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

ويقصد ذلك تحديد مدى المساعدة الحكومية للشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وزيادة قدرتها التنافسية من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية، وتسهيل وصولها إلى رأس المال وتعزيز قدرتها على المشاركة في المشاريع المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

2. الأثر الاقتصادي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

1. مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاقتصاد الوطني

ويقصد بذلك تحديد مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي للدول، إضافة إلى مساهمة هذه التكنولوجيا في نمو القطاعات المختلفة (مثل: التعليم، التصنيع، الأتمتة،... إلخ).

2. التبادل التجاري في منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات التي تدعم هذه التكنولوجيا

ويقصد بذلك تحديد - تحديد نسبة مبيعات ومشتريات (تصدير واستيراد) سلع (تجهيزات وبرمجيات) وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمبيعات السلع والخدمات الأخرى.

3. الأعمال الإلكترونية

ويقصد بذلك تحديد النقاط التالية:

- بيان مدى توفر خدمات الأعمال الإلكترونية، لا سيما الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والتجارة الإلكترونية.
- تحديد العوائق الرئيسة التي تحول دون اعتماد التجارة والتبادل التجاري الإلكتروني على نطاق واسع.
- توافر بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي، مثل نسبة النساء التي تستخدم هذه الخدمات.
- مدى نضج تطبيقات مثل التجارة الإلكترونية من شركة إلى شركة B2B ومن شركة إلى مستهلك B2C.

- مدى استخدام النماذج التجارية الإلكترونية الدولية، ومدى تصميمها لأخذ الفروق بين الجنسين بالاعتبار.
- مدى توفر واستخدام معايير التجارة الإلكترونية (مثل أنظمة الدفع الإلكترونية).
- إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى هذه الخدمات.

4. التوظيف في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

ويقصد بذلك مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لزيادة كفاءة الإنتاج وخفض تكلفة إنتاج السلع والخدمات التي تقلل العمالة (بما أن العمالة تعتبر أعلى تكلفة للإنتاج). وفي الوقت نفسه، يمكن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإنشاء خدمة أو منتج جديد وخلق المزيد من فرص العمل.

5. التوظيف الإلكتروني

ويقصد بذلك استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة للبحث وإيجاد العمل (عبر الإنترنت والرسائل النصية القصيرة والإعلانات والشبكات الاجتماعية والمهنية).

4. التحول الرقمي وسياسات الاندماج الاجتماعي

أ- التمكين وشمولية الوصول إلى المعلومات والمعارف والتطبيقات والمحتوى

تسمح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للناس، في أي مكان في العالم، بالوصول إلى المعلومات والمعرفة والمحتوى بشكل شبه فوري، وبناءً عليه، تمكن الأفراد والمجتمعات المحلية والمجتمع ككل.

يهدف هذا المجال إلى تعزيز وزيادة الولوج إلى المعلومات ذات الصلة بالمجال العام والمعرفة والتطبيقات والمحتوى.

ويستلزم خط العمل C3 كما هو موضح في القمة العالمية لمجتمع المعلومات: (أ) الوصول إلى المعلومات الرسمية العامة، (ب) الوصول إلى المعارف العلمية، (ج) المكتبات العامة الرقمية والمحفوظات، (د) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لجميع المبادرات، (هـ) المصدر المفتوح والبرمجيات الحرة، (و) وصول الجمهور إلى المعلومات.

1. شمولية الولوج: التوفر، التطوير، القدرة على تحمل التكاليف، والتكيف

ويقصد ذلك مدى ملاءمة الولوج وجدواه بالنسبة للفئات المستهدفة: الأفراد بشكل عام (المواطنون والمهاجرون والنازحون ... إلخ)، والأطفال (خاصة الأطفال المهمشين)، والنساء (وخاصة النساء المهمشات)، والشباب (الشباب المهمش بشكل خاص)، والمسنين (خاصة المهمشين وذوي الإعاقة)، والأشخاص الآخرين الفئات المحرومة والضعيفة.

2. التمكين (الاستخدام): التعليم، الترفيه، المشاركة السياسية، والعائدية الاقتصادية

ويقصد ذلك تحديد الغرض الرئيسي للاستخدام من قبل الفئات المستهدفة.

ب. بناء القدرات بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية/التنمية الرقمية

يجب أن يمتلك الجميع المهارات اللازمة للاستفادة بشكل كامل من مجتمع المعلومات؛ ولذلك، فإن بناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية ضروري. ويمكن أن تسهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في:

- تحقيق التعليم للجميع من خلال تقديم التعليم وتدريب المعلمين، لا سيما التعليم المهني والعالي في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات STEM.
- توفير ظروف محسنة للتعلم مدى الحياة، التي تنظر في احتياجات كل من الرجال والنساء، وتمكن الناس الذين هم خارج عملية التعليم الرسمي لتحسين مهاراتهم المهنية.
- المشاركة في الحياة الاجتماعية والمشاركة السياسية والتماسك الاجتماعي.

1. استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم والتدريب (بما في ذلك التدريب الإلكتروني)
2. برامج التدريب المستهدفة (لبناء القدرات على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية)

ج. تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

في إطار الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية يمكن أن تدعم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التنمية المستدامة في مجالات الإدارة العامة والأعمال التجارية والتعليم والتدريب والصحة والعمل. ويمكن أن تكون هذه التطبيقات في المكاتب خلفية، أو على شبكة الإنترنت، أو على الهاتف الجوال.

1. الحكومة الإلكترونية

تشمل الحكومة الإلكترونية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارة العامة للمؤسسات الحكومية لتسهيل وتسريع العمل بين المؤسسات ومع المواطن (مثل الأتمتة الإدارية، أتمتة المعالجة الجمركية، أتمتة نظم إدارة الضرائب والإيرادات، رقمنة المعلومات، التعامل عن بعد مع جميع المواطنين.

يتطرق هذا المحور إلى النقاط التالة:

- توفر خدمات الحكومة الإلكترونية بما في ذلك التفاعل بين الحكومة المركزية والإدارات المحلية (G2G)؛ والتفاعل بين الحكومة والمواطن من خلال البوابات الإلكترونية الحكومية (G2C)، والتفاعل بين الحكومة وقطاع الأعمال التجارية (G2B).
- مدى توفر تطبيقات المشتريات الإلكترونية واستخدامها.
- إمكانية الوصول إلى هذه التطبيقات والخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة.
- وجود بوابة حكومية للخدمات الإلكترونية وما هي الخدمات التي تتيحها.

2. الصحة الإلكترونية

ويقصد بذلك تحديد النقاط التالية على مستوى الدولة، مع دراسة أية مبادرات ومشاريع للتعاون الإقليمي:

- مدى توفر إمكانية الوصول إلى المعارف الطبية في العالم وموارد المحتوى ذات الصلة محلياً لتعزيز قضايا الصحة العامة وصحة المرأة والرجل وأمراض مثل: نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل والكورونا (COVID-19).
- تحديد البرامج الوطنية التي تعالج وتشجع "الصحة الجنسية والإنجابية"، وتستهدف كلاً من الرجال والنساء وتزيد الوعي بالمجتمع.
- تحديد البرامج الوطنية المعتمدة لمكافحة الأوبئة بما فيها الملاريا والكورونا.
- استخدام التطبيب عن بعد والاستخدام الطبي لعقد المؤتمرات عن بعد للمناطق المحرومة من الخدمات والسكان المعرضين للخطر.
- مدى نضج وتطبيق نظم معلومات الرعاية الصحية التالية:
  - إدارة رعاية المرضى.
  - حفظ السجلات الرقمية.
  - إدارة المستحضرات الصيدلانية.
  - قواعد بيانات الرعاية الصحية الوطنية.
- مدى استخدام نظم المعلومات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتنبيه ورصد ومراقبة انتشار الأمراض المعدية، وتقديم المساعدة الطبية والإنسانية في حالات الكوارث والطوارئ.

5. السياسات الثقافية والإعلامية

أ. الهوية الثقافية والتنوع اللغوي

يعتبر التنوع الثقافي واللغوي، واحترام الهوية الثقافية والتقاليد والأديان، أمراً ضرورياً لتنمية مجتمع المعلومات. يحافظ المحتوى الرقمي، لا سيما على الإنترنت، على اللغة ويسهل تطورها ويعزز التنوع الثقافي مع الحفاظ على التنمية الاجتماعية والاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لتطوير المحتوى الرقمي أن يلعب دوراً رئيساً في الحفاظ على التراث الوطني.

1. استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم التنوع الثقافي واللغوي

ويشمل ذلك النقاط التالية:

- مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بلدك للحفاظ على التنوع اللغوي والتراث الثقافي، وجعله متاحاً كجزء حي من ثقافة اليوم.
- توفر الأنظمة المعلوماتية وتطويرها لضمان استمرار الوصول إلى المعلومات الرقمية المؤرشفة ومحتوى الوسائط المتعددة في المستودعات الرقمية، ودعم المحفوظات والمجموعات الثقافية كالمتاحف والمكتبات الوطنية التي تشكل ذاكرة البشرية.
- تسليط الضوء على تطوير المحفوظات الرقمية الوطنية ورقمنة المعلومات العامة والتراثية والعلمية والثقافية.
- مدى استخدام مواقع الوِب في الحفاظ على الهوية الثقافية للأفراد والشعوب والمجموعات الثقافية وتعزيز التنوع اللغوي للبلاد.

ب. وسائل الإعلام

1. تنوع الوسائل الإعلامية واستقلاليتها وتعدديتها

ويقصد بذلك مدى تنوع وسائل الإعلام وملكيتها في الدول العربية، وتوفر الدعم الحكومي للمؤسسات الإعلامية والصحفيين، وحوكمة القطاع الإعلامي، بما فيه التشريعات التي تحكم القطاع، وما يتعلق بالحرية الإعلامية وتعدد مصادر المعلومات. إضافة إلى مساهمة قطاع الإعلام في دعم حرية التعبير عن الرأي وتعدد التوجهات السياسية والفكرية، وكيفية تصوير النوع الاجتماعي في وسائل الإعلام، ومدى تمكين المرأة في العمل الصحفي وخاصة بين رؤساء التحرير والصحفيين.

2. وسائل الإعلام ودورها في مجتمع المعلومات

ويقصد بذلك دور وسائل الإعلام: الطباعة والإذاعة وكذلك الإعلام الجديد في مجتمع المعلومات، ومدى استخدام وسائل الإعلام التقليدية في سد الفجوة المعرفية وتيسير تدفق المعرفة، لا سيما في المناطق الريفية وفي الحفاظ على الهوية الثقافية للشعوب وتعزيز التنوع اللغوي للبلدان.

3. التقارب بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإعلام

ويقصد بذلك مدى الاستعداد الوطني لتقارب التلفزيون والإنترنت والهاتف.

4. وسائل التواصل الاجتماعي

ويقصد بذلك مدى دور وسائل التواصل الاجتماعي في زيادة الوعي وبناء مجتمع المعلومات، ومدى استخدامها في الحفاظ على الهوية الثقافية للأفراد والمجموعات العرقية والثقافية وتعزيز التنوع اللغوي للبلدان.